CSTD

# شبكات عملاء مكافحة التمرد والعنف المستهدِف لغير المقاتلين


تأليف

بريتا ستيم

ترجمة

فارس محمود



٢٠٢٠

مركز تنمية الفكر الاستراتيجي

# شبكات عملاء مكافحة التمرد والعنف المستهدِف لغير المقاتلين


بريتا ستيم

ترجمة: فارس محمود

www.cstd.site

cst-developement@protonmail.com


٢٠٢٠

# المحتويات

## شكر وتقدير

شكر خاص للدكتور جون موران والبروفسور مارك فيثيان من جامعة ليستر، والدكتور أندرو تومسون من الجامعة الملكية في بلفاست، والعقيد المتقاعد من الجيش الأمريكي والمحاضر بجامعة العمليات الخاصة المشتركة جيمس إف. باورز، والدكتور ديفيد سبنسر من مركز وليام جيه بيري للدراسات الدفاعية الغربية التابع لجامعة الدفاع الوطني الأمريكية، ومشروع التحكم عن بعد التابع لمجموعة أكسفورد للأبحاث.

## تعريف بالكاتبة

بريتا ستيم هي مستشارة الدفاع والاتصالات في مجموعة ريندون. وتعكس هذه الورقة تحليلها الشخصي وأبحاثها، ولا تمثل عمل أو آراء مجموعة "ريندون" أو عملاءها. وهي حاصلة على درجة الماجستير في العنف والإرهاب والأمن من جامعة بلفاست الملكية بالمملكة المتحدة، ودرجة البكالوريوس في العلاقات الدولية والإسبانية من جامعة غونزاغا.

## ملخص الدراسة

في مكافحة التمرد، تكون شبكات العملاء بمثابة سيف ذي حدين. فهي أدوات مفيدة للقضاء على نفوذ المتمردين وحماية السكان. ومع ذلك، فإنها بطريقة أو أخرى تُعرض السكان للخطر، مثلما نرى في عمليات الإعدام الجماعية للعملاء المشتبه بهم، وتوجيه العملاء بشكل خاطئ لمشغليهم لشن الغارات. يُعد تحديد كيفية وسبب حدوث ذلك أمرا بالغ الأهمية لتطوير أساليب الاستخبارات من أجل تنفيذ استراتيجيات مكافحة التمرد بشكل أكثر فعالية.

تستخدم هذه الدراسة الاستكشافية ثلاث حالات حديثة لمكافحة التمرد - حيث تتوافر عنها وثائق ثانوية هامة مفتوحة المصدر تتناول شبكات العملاء – لتحديد، ووصف، وتنظيم، وتحليل، أنماط العنف المستهدف لغير المقاتلين والمرتبط بالشبكات البشرية للاستخبارات.

تم استخدام حالات محددة للعنف الموجه لغير المقاتلين المُستهدفين في عملية الحرية الدائمة "غزو أفغانستان"، وعملية حرية العراق "غزو العراق"، والصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، وذلك لتطوير إطار نظري يوضح نماذج تبين كيفية تحفيز العنف المرتبط بالنشاط الاستخباراتي، والذي يُستمد أيضًا من الأدبيات النظرية الخاصة بالاستخبارات البشرية، والعنف المصاحب للحروب الأهلية، والدول البوليسية، والشرطة المجتمعية، وعلم اجتماع الخيانة.

## متن الدراسة

تعد شبكات العملاء سمة أساسية لعمليات مكافحة التمرد. فهي بمثابة أدوات مهمة للغاية للقضاء على شبكات المتمردين وحماية السكان. ومع ذلك، فهي سيف ذو حدين. فقد تحفز شبكات العملاء – دون تعمد - العنف بشكل مباشر ضد غير المقاتلين. فعلى سبيل المثال، أعرب ضباط الاستخبارات عن أسفهم لأنهم - في أفغانستان والعراق - يفقدون طوال الوقت غير المقاتلين الذين يجندونهم كعملاء[1]. وفي 22 أغسطس 2014، نفذت حركة حماس عملية إعدام عاجلة لثمانية عشر فلسطينيا من غير المقاتلين بسبب الاشتباه في قيامهم بالتجسس[2]، وقد أصدر تنظيم الدولة الإسلامية بشكل متكرر مقاطع فيديو لقطع رؤوس عملاء مزعومين.

[1] - riechmann, “Coalition Informant Plays Both Sides”.
2 - lynfield, “Israel–gaza Crisis”.

وقد أصيب الآلاف من غير المقاتلين بجروح خطيرة، أو قُتلوا، جراء أساليب التجنيد القسرية، والأنشطة المغطاة والسرية، أو من خلال السلوك الإجرامي - غير المصرح به - من قبل العملاء، وعمليات الاستهداف التي تستند إلى استخبارات بشرية غير دقيقة، والعنف الوقائي والإجراءات العقابية لأجهزة مكافحة التجسس.

من المثير للدهشة أنه بالرغم من المخاطر الواضحة لشبكات العملاء في مكافحة التمرد وتأثيراتها المزدوجة على تأمين السكان، فإن مناقشة العنف المرتبط بشبكات العملاء محدود للغاية في أدب الاستخبارات. فمعظم الأدبيات المكتوبة في هذا الموضوع وصفية، تتناول كيفية تطوير وتحسين جمع المعلومات الاستخباراتية البشرية[1]، والمؤلفات المتخصصة في هذا الموضوع تدور حول تقييم معضلات حقوق الإنسان المرتبطة بأنشطة قوات الأمن وعملائها[2]. ومع ذلك، لا تبحث الأدبيات المكتوبة في هذا المجال الحوافز المنهجية الأوسع لشبكات العملاء التي قد تسبب أضرارا غير متعمدة تصيب غير المقاتلين.

ومن المحتمل أن الأضرار التي حدثت لغير المقاتلين، والمتعلقة بشبكات العملاء، لم تُلاحظ في الأبحاث الأكاديمية لأنها غالبا ما تكون غير مرئية، أو يُنظر إليها على أنها كوارث اعتباطية أو عرضية أو ضرورية لجمع معلومات استخباراتية في زمن الحرب، ولا يمكن عزوها مباشرة إلى أنماط عمل الحكومة القائمة. وبالإضافة إلى ذلك، فالأفراد الذين يتم قتلهم غالبا ما يكونون مواطنين من فئات مهمشة، مثل الأجانب، أو ممن يتم اعتبارهم خونة. وهذا ينزع الصفة السياسية عن موتهم ويقلل من أهميته.

يوضح هذا البحث أن الأضرار التي تحدث لغير المقاتلين، والمرتبطة بشبكات العملاء، تظهر في أنماط مرتبطة بحوافز منهجية تنجم عن تجنيد وتشغيل شبكات العملاء. فشبكات العملاء

1 -See: Costa, "Phoenix rises Again"; Miska,"Protecting Soft Networks"; Macgaffin,"Clandestine Human Intelligence"; Hung, "Optimization-Based Selection of Influential Agents"; gallagher,"Human Intelligence in Counterinsurgency"; Beall, "The HUMINT Heresies"; Baker, "HUMINT-Centric Operations"; Berman et al., "Can Hearts and Minds be Bought?"; Butler, "Killing Cells
2 - Moran, "Evaluating Special Branch"; Moran, From Northern Ireland to Afghanistan; Cohen and Dudai, "Human rights Dilemmas in Using Informers".

تحفز جميع مكونات الجهات الفاعلة في أي نزاع (الحكومة القائمة، والعملاء، وغير المقاتلين، والمتمردين) على استخدام العنف لتعزيز أو تحييد الاستحواذ على العميل وإدارته1. هذه الهياكل التحفيزية للعنف المستهدف لغير المقاتلين[2] تتبع إطار حرب استخباراتية تتنافس فيها الجهات الفاعلة للوصول لأهدافها. هذا الإطار النظري سيُوضَح في الأجزاء القادمة.

وبسبب عدم القدرة على الوصول لبيانات سرية، تستند التأكيدات الواردة هنا إلى المصادر المفتوحة. وهذا قد يحد من دقة وإمكانية تعميم نتائج هذا البحث[3]. ومع ذلك، فإن أهمية فتح هذا الموضوع لمناقشة أكاديمية غير سرية ستجبر الباحث على مواجهة هذه التحديات المنهجية من خلال إجراء بحث يوفر فحصا أوليا لشبكات العملاء والأضرار الحادثة لغير المقاتلين.

## شبكات العملاء في مكافحة التمرد

### شبكات العملاء

تستخدم أدبيات الاستخبارات مجموعة متنوعة من المصطلحات للإشارة إلى العملاء، مثل: المخبرين، والوشاة، والمصادر، والمصادر البشرية، والمصادر المحلية، والموارد، وموارد الأمن القومي، والجواسيس، والمتعاونين، والمساهمين، والموظفين الوطنيين المحليين.

يشيع استخدام هذه المصطلحات بالتبادل على الرغم من أنها تشير في بعض الأحيان إلى فئات مختلفة من الفاعلين. فعلى سبيل المثال، غالبا ما يتم استخدام مصطلح المخبر والجاسوس

1 – مصطلح استخباراتي يعني تدريب وتشغيل العميل بعد توظيفه .

2– يقصد في هذه الدراسة بالعنف المستهدف لغير المقاتلين بأنه العنف الذي يسفر عن مقتل أو إصابة غير المقاتلين وعناصر شبكات العملاء من غير المقاتلين.

3 – تواجه هذه الدراسة نفس التحدي البحثي الذي واجهه أول أكاديمي سعى لدراسة ظاهرة المخبرين السياسيين، وهو جاري ماركس في دراسته: "Thoughts on a Neglected Category".

بالتبادل، ومع ذلك، يشير الجاسوس عادة إلى الشخص الذي يقدم معلومات إلى جهاز استخبارات أجنبي[1]، بينما يشير المخبر عموما إلى شخص يقدم معلومات إلى جهاز استخبارات محلي، أو للمباحث، أو لهيئة قضائية.

أصبح استخدام مصطلحي "المصدر، والمورد" شائعا بشكل متزايد، بسبب الجهود التي تبذلها وكالات الاستخبارات وهيئات إنفاذ القانون لاستخدام مصطلحات أكثر حيادية أو إيجابية. تستخدم هذه الدراسة كلمة "عميل"، لأن العميل والمورد هما المصطلحان الأكثر استخدامًا من قبل أجهزة الاستخبارات الأجنبية. ويشير العميل أيضا إلى أحد المصطلحات الأكثر شيوعا في وصف مجموعة أوسع من هؤلاء الأفراد: "شبكة العملاء".

في حين أن مصطلح شبكات العملاء (يُشار إليه أيضا بشبكات المصادر البشرية، وشبكات المخبرين) يستخدم بشكل روتيني في كتب الاستخبارات، إلا أنه لم يُعرف بشكل واضح. واستنادا إلى المعلومات الواردة في كتب الاستخبارات[2]، يمكن وصف شبكات العملاء على أنها فئة فرعية من المتعاونين أو المُبلغين[3](مصطلحات عامة تشير إلى الأشخاص الذين يقدمون معلومات إلى الحكومة القائمة عبر سلسلة متصلة من الإجراءات المنهجية تمتد من أشخاص يتطوعون بالمعلومات[4]، إلى أشخاص موظفين (مدربين ومدفوع لهم من جامعي الاستخبارات)[5]. تقوم الأجهزة الاستخباراتية العالمية بتطوير شبكات العملاء بشكل متعمد من خلال اتصالات متعددة مع أفراد يتم تحديدهم واستهدافهم وتجنيدهم وإدارتهم. بينما

1- لأغراض هذه الدراسة البحثية، يشير لفظ المعلومات إلى البيانات الأولية (غير المحللة، وغير المعالجة، وغير المتحقق من صحتها). بينما يشير لفظ الاستخبارات إلى المعلومات المحللة والمعالجة والمتحقق من صحتها. وبالإضافة إلى ذلك، يتم تصنيف المعلومات الاستخباراتية بشكل عام نظرا لطبيعة طرق الجمع، ولتأمين المصدر، وللتأثير المحتمل على الأمن القومي والوطني.

2- greer, Supergrasses; Hewitt, Spying 101, 33; US Army, Human Intelligence Collector Operations; UK Army Counterinsurgency Operations; UK Ministry of Defense, Joint Doctrine Publication (JDP) 2–0.

3 – See Kalyvas, The Logic of Violence in Civil War –.

4 – أي: أشخاص يقدمون معلومات لمرة واحدة.

5 – أي: مصادر للاختراق طويل الأجل، تمتهن تقديم المعلومات.

يتصب التركيز الأساسي في هذه الدراسة على الشبكات المتقدمة التي تم تأسيسها بالفعل، وعلى العديد من الجهات الفاعلة الأخرى التي تقوم بتطوير شبكات عملاء[1].

## المنفعة السياسية العسكرية

شبكات العملاء هي أدوات سياسية وعسكرية مهمة في مكافحة التمرد. فهي تعمل على مضاعفة القوة بتكاليف منخفضة - مقارنة بالجندي المدرّب ذي الرواتب المتوسطة - وتقويض نقاط قوة المتمردين، وتواجه استراتيجياتهم. فقد يقوم ضابط استخبارات واحد يعمل في منطقة عمليات جديدة بتطوير نطاق عمله من خلال شبكات من العملاء الذين يشبهون المتمردين، حيث يختفون بين السكان المدنيين، ويتصرفون بذكاء، ويتجاوزون حواجز القوميات الوطنية، ويعملون في شبكات لا مركزية، ولديهم إجراءات بيروقراطية قليلة أو منعدمة، ويمكنهم الاستفادة من المعرفة بالواقع المحلي والعلاقات مع السكان، كما يكونون أقل تقيدا بقوانين الحرب[2].

هذه القدرات الفريدة تساعد قوات الأمن الحكومية في بناء نمط مفصل لصورة الحياة، وتحديد مواقع المتمردين البارزين (المشار إليهم باسم أهداف عالية القيمة)، وتلقي تحذيرات عن وجود الألغام أو العبوات الناسفة والكمائن، ومراقبة السكان المحليين، وتوصيف البيئة العملياتية[3].

1 – مثل: الجماعات المتمردة، والمجموعات الإجرامية، والحكومات الأجنبية.

2 – galula, “Counter–Insurgency Warfare,” 1–12; Kalyvas, The Logic of Violence in Civil War, 89–91; Tomes,– “relearning Counterinsurgency Warfare,” 17–18; Duyvesteyn and Angstrom, Rethinking the Nature of War, 101; Kitson, Low Intensity Operations, 71.

3 – US Army, Human Intelligence Collector Operations, s.3–1; UK Army, Counterinsurgency Operations, s.B–6–12; Mumm, “Crowdsourcing,” 59; US Army, Intelligence and Electronic Warfare Support, s.5–1; McFate,

غالبًا ما تستخدم قوات الأمن العملاء في الاستطلاع لتحديد الأهداف في الأحياء السكنية، وفحص الموقوفين، وشن الغارات[1]. ويترك الوجود المعروف للعملاء أثرا نفسيا على السكان المدنيين مما يساعد على فصل المتمردين عن قواعد الدعم الشعبية، وهذا هو المبدأ الرئيس الأول لمكافحة التمرد[2]. كما أن شيوع الأخبار عن وجود شبكات للعملاء يزرع الشك والإحباط داخل التنظيمات المتمردة[3]. كما يمكن أن يخلق تصورا بوجود دعم شعبي للحكومة القائمة، وفي نفس الوقت ينزع الشرعية عن قضية المتمردين[4].

وأخيرا، يُستخدم العملاء أيضا كمساعدين لمنفذي الأنشطة المغطاة والسرية (على سبيل المثال: تعذيب المشتبه بهم، ووضع أجهزة وشرائح لإرشاد الصواريخ المنطلقة من الطائرات المسيرة، وارتكاب أعمال قتل خارج نطاق القانون، وتخريب عمليات المتمردين، وحبس المتآمرين في جرائم تخضع لسلطات إنفاذ القانون، وإثارة الفتن الداخلية، والتأثير على قرارات المتمردين)[5].

## غير المقاتلين مقابل المتمردين مقابل العملاء

في هذه الورقة البحثية، يشير مصطلح (غير المقاتلين) إلى المدنيين الملتزمين بالقانون، والذين لا يشاركون بشكل كامل في حركة التمرد. ويُستخدم مصطلح "المتمردين" للإشارة إلى المقاتلين

"Anthropology and Counterinsurgency," 37; Hoffman, "The logic of Suicide Terrorism," 6–7; gallagher, "Human Intelligence in Counterinsurgency," 1.

1- See: Khatchadourian,"The Kill Company"; youssef,"Fear of Informants has Stoked Climate"; Finer,"Informants Decide Fate of Iraqi Detainees"; Shadid, "For an Iraqi Family"; Ware, "Chasing the ghosts".

2 - See: 'block control' strategy in US Army, Counterinsurgency Operations, s.204:3–31, 3–7; Israeli agent networks in Cohen and Dudai, Human Rights Dilemmas in Using Informers, 231–3; Hughes and Tripodi,"Anatomy of a Surrogate," 8; Hewitt, Snitch!, 6, 95–122.

3 - UK Army, Counterinsurgency Operations, s.10–30; Kirk-Smith and Dingley, "Countering Terrorism in Northern Ireland," 565; Moloney, A Secret History of the IRA, 315.

4 - Hewitt, Snitch!, 98.

5 - Marx, "Thoughts on a Neglected Category," 402–42; Kirk-Smith and Dingley, "Countering Terrorism in Northern Ireland,"556, 564–5; Hewitt, Snitch!, 7–18, 33–4; UK Army, Counterinsurgency Operations, s.A-4–9; Moran, "Evaluating Special Branch,"20; Burds,"Agentura,"129–30; Cohen and Dudai, "Human rights Dilemmas in Using Informers,"237.

غير الشرعيين من المدنيين الذين يشاركون بفعالية في حركة التمرد. ويشير مصطلح "العملاء" إلى الذين يعملون لصالح الفاعلين مثل المتمردين، فهم أيضا مدنيون مقاتلون غير قانونيين. حيث لا يجوز لهم استخدام الأسلحة أو المشاركة المباشرة في أعمال العنف، لكنهم يتعاملون بنشاط مع معلومات قاتلة. ويُجند العملاء من داخل الجماعات المتمردة والمجتمعات المدنية غير المشاركة في القتال. ويستخدم المتمردون والعملاء السكان المدنيين كغطاء. حيث يختبئون بين مجموعة سكانية أو ديموغرافية معينة ويعرّضونها لخطر العنف المُستخدم لأغراض الاستخبارات، والاستهداف، ومكافحة التجسس.

من المهم أن نلاحظ الفرق الواضح بين تجنيد المتمرد مقابل غير المقاتل للعمل كعميل. لا يؤدي تجنيد المتمرد سوى إلى كشف المقاتل الموجود حاليا (والمجموعة المتمردة التي تمثل غطاء له/ لها) كما تطاله احتماليات إضافية تتعلق بتعرضه للعنف المتصل بأعمال الاستخبارات والاستهداف ومكافحة التجسس. وعلى العكس من ذلك، فإن تجنيد شخص غير مقاتل للعمل كعميل يحوله إلى مقاتل غير قانوني، مما يجعل الفرد هدفا مشروعا للعنف، ويحتمل أن يتعرض مجتمع الفرد غير المقاتل أو محيطه الديموغرافي للعمل الاستخباراتي والاستهداف والعنف ذي الصلة بمكافحة التجسس[1]. ولهذا السبب، وبينما تركز النظرية المقدمة في هذه الدراسة فقط على نمذجة العنف الموجه لغير المقاتلين، فهي تتضمن أحيانا أيضا عنفا يستهدف غير المقاتلين الذين تحولوا إلى عملاء، حيث تتداخل غالب هذه الأهداف.

[1] - See: Bellaby, "What's the Harm?," 115–116.

# دوافع للعنف

## إطار حرب الاستخبارات

الاستخبارات عبارة عن تنافس من أجل الوصول للمعلومات، ويشار إليها عموما باسم "حرب الاستخبارات"، حيث يتصارع فيها الفاعلون لجمع المعلومات الاستخباراتية مع منع استخبارات العدو من فعل الشيء نفسه، وذلك من خلال استراتيجيات وتكتيكات مكافحة التجسس. وفي سياق الاستخبارات البشرية لمكافحة التمرد، يتجلى ذلك باعتباره صراعا للوصول إلى السكان (الذين لديهم معلومات قيمة) من خلال تطوير شبكات العملاء وتشغيلها.

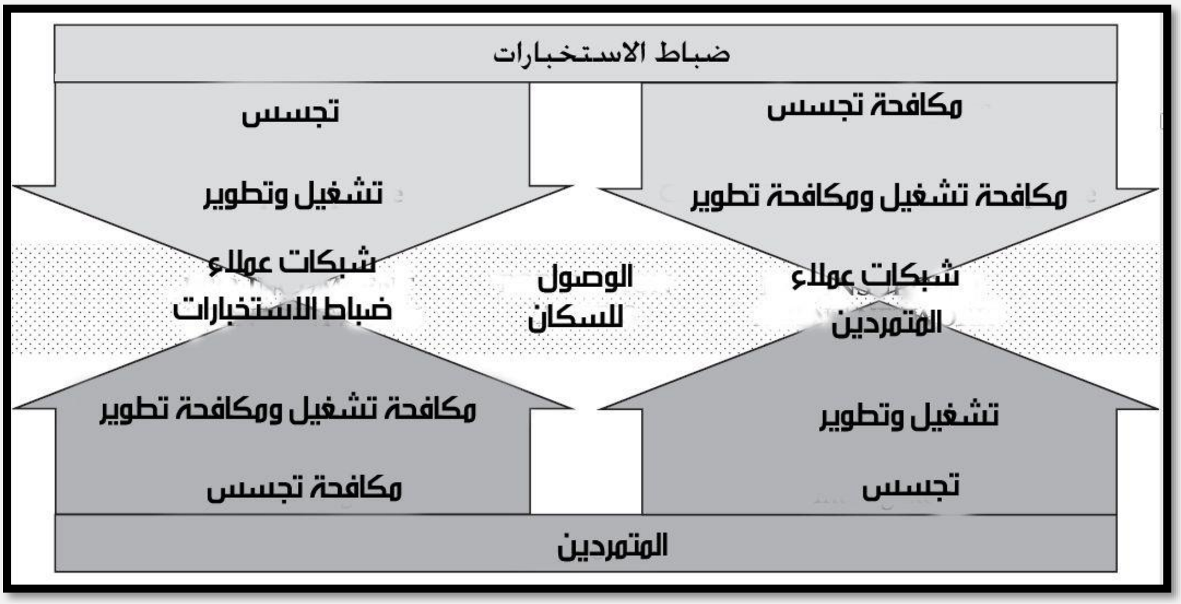
يشير تطوير شبكة العملاء إلى تجنيد العميل (الاستحواذ). ويشير تشغيل شبكة العملاء إلى إدارة العملاء (أي استخدام العملاء لجمع المعلومات الاستخباراتية، وتحديد هوية المتمردين ومواقعهم، والأنشطة السرية والمغطاة، ومراقبة السكان). ويتضح إطار حرب الاستخبارات البشرية في الشكل رقم (1).

تركز هذه الورقة على الجانب الأيسر من الشكل (1): وهو المتعلق بأنشطة جمع الاستخبارات البشرية، وأنشطة مكافحة التجسس التي يقوم بها المتمردون.[1]

في هذا السياق، حيث يتنافس ضباط الاستخبارات على تطوير وتشغيل شبكات العملاء، يكافح المتمردون والسكان المدنيون المتعاطفون مع قضية المتمردين لمواجهة تطوير وتشغيل

[1] – التركيز فقط على الجانب الأيسر من هذا الإطار لا يعني أن المتمردين لا يتفاعلون سوى مع الأنشطة الحالية، كما أنه لا ينطوي على تبرير أخلاقي لأنشطة المتمردين. وكما هو موضح في الرسم، تعمل المجموعة (المجموعات)الاستخباراتية والمتمردون على حد سواء بشكل استباقي، وكذلك يعملون كرد فعل.

شبكات العملاء. ويحتمل أن تستخدم الجهات الفاعلة العنف ضد السكان غير المقاتلين لأغراض الاستخبارات ومكافحة التجسس وفقا لمنطق هذا الإطار من حرب الاستخبارات.




الشكل (1). إطار حرب الاستخبارات البشرية.

## العنف ضد غير المقاتلين في إطار حرب الاستخبارات

تشير الإفادات المتاحة إلى أن التنافس على الوصول إلى الاستخبارات البشرية قد يحفز جميع مكونات الجهات الفاعلة في بيئة التمرد لتوظيف العنف من أجل تعزيز ومكافحة تطوير وتشغيل شبكات العملاء بين السكان.

جميع الجهات الفاعلة في صراع مكافحة التمرد - ضباط الاستخبارات، والعملاء، وغير المقاتلين، والمتمردون - هم المحرضون والمستهدفون بالعنف في ذات الوقت. غالبا ما تفسر الأدبيات العنف السياسي استنادا إلى فرضية خاطئة مفادها أن الجهات الفاعلة المتمثلة في

الدولة التقليدية والمتمردين فقط هم من يشاركون بفاعلية في الصراع، في حين يُحصر غير المقاتلين ببساطة وسط القتال. ومع ذلك، فإن نظرية ستاتيس كاليفاس[1] عن العنف في الحرب الأهلية تُظهر كيف أن العنف السياسي في الصراعات الأهلية هو أمر يشترك فيه ضباط الاستخبارات والمتمردون وغير المقاتلين والعملاء على حد سواء (حيث وصفهم بشكل عام بأنهم "مُبلغون").

عندما نحلل العنف ضد غير المقاتلين المرتبطين بشبكات عملاء الاستخبارات، نرى وفقا لنظرية كاليفاس، أن جميع فئات الأطراف الفاعلة في الصراعات تستخدم العنف (من بين العديد من أساليب التأثير الأخرى) لإدارة الاستخبارات ومكافحة التجسس. فضباط الاستخبارات يستخدمون العنف ضد غير المقاتلين لتطوير وتشغيل شبكات العملاء. ويستخدم عملاء الحكومة العنف أثناء تجنيدهم وإدارتهم. ويستخدم غير المقاتلين العنف لمواجهة تطوير وتشغيل شبكات العملاء داخل مجتمعاتهم. وأخيرا، فإن المجموعة المتمردة وعملاءها (المجموعات المتضامنة معها، لعدم إمكانية التمييز بينهم في الأدبيات) تستخدم العنف لمواجهة تطوير وتشغيل شبكات عملاء الحكومة.

يشير هذا البحث إلى أن تطوير وتشغيل شبكات العملاء من قبل وكالات الاستخبارات يحفز ستة أنماط من العنف، يمكن تأطيرها في الأصناف الستة التالية: الإكراه، والأنشطة السرية والمغطاة، والجريمة غير المصرح بها، والاستهداف الخاطئ، والعنف الوقائي، والعنف العقابي. ويوفر الشكل رقم (2) إطارا نظريا لتصور أنماط العنف الستة. حيث يرتبط كل نمط مع الفاعل وحافزه (تطوير وتشغيل شبكات العملاء مقابل مكافحة تطوير وتشغيل شبكات العملاء).

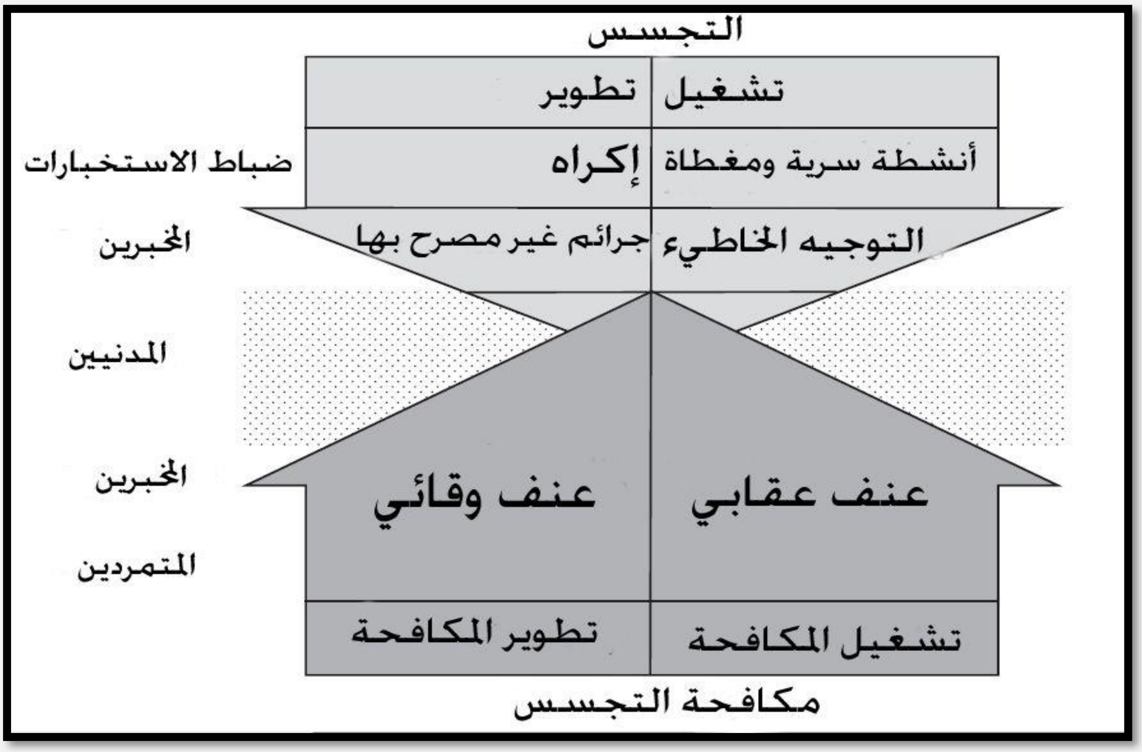
[1] - Kalyvas, The Logic of Violence in Civil War.

تتبع أنماط العنف الستة ضد غير المقاتلين منطقا منهجيا للحوافز، كل منها موصوف ومحلل أدناه باستخدام المؤلفات مفتوحة المصدر عن الحوادث الاستخباراتية من دراسات الحالات الثلاث المختارة، والمشار إليها سابقا.

# أنماط العنف ضد غير المقاتلين والدوافع المنهجية

## تصميم البحث والحالات

طورت النظرية المطروحة حول العنف المستهدف لغير المقاتلين، والمرتبط بشبكات عملاء مكافحة التمرد (كما هو موضح في الرسم السابق) من خلال تحليل ثلاث حالات مكافحة تمرد رفيعة المستوى تتوفر بخصوصها وثائق مهمة تتناول الأضرار المرتبطة بالعمل الاستخباراتي، وهي: عملية الحرية الدائمة "غزو أفغانستان"، وعملية حرية العراق "غزو العراق"، والصراع الإسرائيلي-الفلسطيني.




شكل رقم (2). الفاعلين ونمط العنف المصاحب لتطوير وتشغيل شبكات العملاء

قام كل من الجيش الإسرائيلي، ومؤسسات الاستخبارات الإسرائيلية في الأراضي التي تحتلها إسرائيل، وكذلك قوات التحالف في العراق وأفغانستان، وفي المناطق القبلية الخاضعة للإدارة الفيدرالية بين أفغانستان وباكستان، بتطوير شبكات عملاء واسعة النطاق. تتألف شبكات العملاء تلك في معظمها من غير المقاتلين الذين تحولوا إلى عملاء، وبشكل أقل؛ من المتمردين الذين تحولوا إلى عملاء (بسبب صعوبة الوصول إلى المتمردين). تمثل تلك الشبكات موارد مهمة لجمع بيانات الاستخبارات البشرية، وتحديد المتمردين ومواقعهم، والموكلين بالأنشطة السرية والمغطاة، وآليات السيطرة الاجتماعية.

في عملية الحرية الدائمة بأفغانستان، وعملية حرية العراق، تم توجيه جامعي الاستخبارات البشرية المدربين تدريبًا خاصًا (كجزء من فرق جمع الاستخبارات البشرية) للانتشار إلى أطراف مناطق العمليات المعادية لتطوير شبكات العملاء[1]. ومن خلال الاتصالات اليومية عن قرب مع السكان المحليين واللاجئين، وعمليات التطويق والبحث2، والمسح الشامل للأحياء بكامل منازلها، ونقاط التفتيش المرورية، والاتصال الرسمي مع عدد قليل من جهات إنفاذ القانون والاستخبارات الموثوق بها في البلد المضيف3، حدد الجنود جهات اتصال مرشحة لضباط الاستخبارات لتجنيدهم كعملاء[4].

وفي بعض الحالات، استخدم جامعو المعلومات الاستخباراتية أيضا المدنيين المحليين الموثوق بهم كمُشرفين (أو كعملاء رئيسيين) على شبكات العملاء الفرعية الخاصة بهم لزيادة

1- See: Elite UK Forces, “Elite Intelligence Operatives, Joint Support group; "Central Intelligence Agency, “On the Front lines; US Army, Human Intelligence Collector Operations, s.3–21.

2- See Clark, “The Vital role of Intelligence in Counterinsurgency Operations; "Hoffman, “The logic of Suicide Terrorism; Crider, “Inside the Surge,” 8

3 –هناك موضوع شائع في أدبيات الاستخبارات يتعلق بالقلق بشأن تسلل المتمردين لأجهزة إنفاذ القانون والاستخبارات التابعة للشرطة الوطنية. فهذا يعرض العملاء للخطر، ويُوجد خطوط إمداد بمعلومات خاطئة تقلل من موثوقية الاستخبارات البشرية، للمزيد انظر:
gallagher, “Human Intelligence in Counterinsurgency”; Otterman, “IrAQ. ”In such circumstances, intervening forces set up new, reliable intelligence organizations and identified locations for new police outposts. See Kitson, Low Intensity Operations, 74; Clark, “The Vital role of Intelligence in Counterinsurgency Operations.

4See: US Army, Human Intelligence Collector Operations; US Army, Tactics in Counterinsurgency-

جهودهم في التوظيف. وعلى غرار شبكات العملاء الفلسطينيين التابعة لجهاز الأمن الداخلي الإسرائيلي (شاباك)، ساعدت شبكات العملاء قوات التحالف على جمع الاستخبارات البشرية، وتحديد هوية المتمردين من بين الموقوفين، وتحديد أماكنهم في الأحياء، ومنع الكمائن، وتنفيذ أنظمة إحكام السيطرة على الأحياء[1].

يستخدم الشاباك شبكات عملاء معقدة من الفلسطينيين في جميع مجالات الحياة العامة في الأراضي المحتلة. نشأت هذه الشبكات من الاعتقالات الجماعية قبل وأثناء حرب الأيام الستة عام 1967. ومنذ ذلك الحين، توسعت شبكات عملاء الشاباك بشكل كبير لتشمل مخبرين داخل منظمة التحرير الفلسطينية، وغيرها من التنظيمات الإرهابية[2]، وكذلك تشمل أيضا مدنيين في الجامعات والنقابات والمجالس المحلية وغيرها من قطاعات المجتمع المدني. يستخدم الشاباك شبكات العملاء الفلسطينيين لجمع معلومات استخباراتية عن الخلايا السرية الفلسطينية وأنشطتها للتنبؤ بالهجمات الإرهابية المحتملة[3]، وإحباطها، ولمنع السكان الفلسطينيين من التجمع حول منظمة التحرير الفلسطينية، وتعطيل خطوات بناء الدولة[4].

لكل حالة من الحالات الثلاث المختارة، توجد أمثلة وحالات للعنف ضد غير المقاتلين المرتبطين بـالاستخبارات البشرية، تم تحديدها، ووصفها، ونسبتها إلى جهة فاعلة، وتتبعها وصولا إلى غرضها المزعوم. كما هو موضح في الشكل رقم (2). وتمت مطابقة أنماط العنف في جميع الحالات الثلاث وفقا للفاعل والهدف. وفي الأقسام الستة التالية كل نمط من أشكال العنف المحددة:

(1) جرى وصفه.

[1] – من قبيل تقسيم منطقة مأهولة بالسكان إلى مناطق، حيث يبلغ أحد السكان الموثوق بهم عن أنشطة السكان الآخرين. انظر:
See US Army, Counterinsurgency Operations FM (Interim) 3–07.22, 3–31

[2] – تطلق المؤلفة وصف التنظيمات الإرهابية على التنظيمات الفلسطينية المقاومة للاحتلال الصهيوني.

[3] – تنحاز المؤلفة في تعبيراتها لرواية الكيان الصهيوني، وتعتبر المقاومة الفلسطينية إرهابا.

[4] - Cohen and Dudai, “Human rights Dilemmas in Using Informers,” 231–233.

(2) شرحه وفقا لهيا كل الحوافز المنهجية الناجمة عن توظيف شبكة العملاء.

(3) شرحه باستخدام أمثلة مختارة من الحالات الثلاث التي جرى تحليلها.

صُنف كل قسم وفقا لصنف النمط (الفاعل، والنوع، والغرض): فالفاعل (الفاعلون): هو المنفذ للعنف مباشرة، والنوع: هو نوع العنف الذي يستهدف غير المقاتلين، والغرض: هو الغرض من العنف (تطوير شبكة العملاء، تشغيل شبكة العملاء، تطوير عمليات مكافحة التجسس).

## استخدام ضباط الاستخبارات للإكراه في تطوير شبكات العملاء

من أجل تطوير شبكات العملاء، يستخدم الضباط في بعض الأحيان الإكراه، من قبيل: العنف، والتهديد بالعنف، والخداع، وتعزيز الظروف التي تقيد الوصول إلى الاحتياجات الأساسية[1]. وتستخدم الدول الإكراه في تجنيد غير المقاتلين والمتمردين الذين لا يوافقون طوعا على العمل كعملاء[2]، فالإكراه يغير ظروف الأفراد وحسابات اتخاذهم للقرار ويجعلهم يفضلون التجسس.

يستخدم الضابط أيضا الإكراه لإجبار عميل مُجند بالفعل على القيام ببعض العمليات التجسسية السرية أو المغطاة التي لا يوافق العميل على القيام بها[3]. ومن خلال الإكراه يحول الضابط الفرد إلى مقاتل غير قانوني (أو أكثر مشاركة في القتال غير المشروع) ضد إرادته.

1 - See: Cohen and Dudai, "Human rights Dilemmas in Using Informers," 233–4; Hewitt, Snitch!, 70–1, 133; Marx, "Thoughts on a Neglected Category," 414.

2 – يعتبر التجنيد القسري غير فعال على نطاق واسع لإدارة العملاء على المدى الطويل؛ وبالتالي، فإنه عادة ما يكون الملاذ الأخير في حال اعتبار أساليب التجنيد الطوعية الأخرى غير مجدية.

3 - See: Cohen and Dudai, "Human rights Dilemmas in Using Informers," 238; Perry, "repugnant Philosophy".

هذه الدراسة تدرج مفهوم الخداع ضمن تعريف الإكراه، لأن هذا أيضا يحول الشخص غير المقاتل إلى عميل عن غير قصد أو دون رغبته، وبالتالي يصبح الفرد عرضة للعنف العقابي بسبب فعل لم يوافق عليه عن علم. ومن الأمثلة على ذلك، حالة علان بني عدي أثناء النزاع الإسرائيلي-الفلسطيني، حيث خدعه الشاباك لقتل ابن عمه، وبعد ذلك، حُكم عليه بالإعدام[1]. وأخيرًا، في حين لا تناقش هذه الدراسة أخلاق التجسس، فمن المهم الإشارة إلى التمييز الأخلاقي بين التجنيد القسري لغير المقاتلين مقابل المتمردين؛ حيث إن تحويل شخص غير مقاتل إلى عميل وهدف محتمل للعنف بشكل يخالف إرادته له أهمية أخلاقية أكبر من تعريض المقاتل المتمرد لاحتماليات إضافية للعنف باعتباره عميلا.

كما يتوقع المرء، يُنظر إلى العملاء المتطوعين بشكل واسع على أنهم أكثر موثوقية من العملاء المجبرين على أداء دورهم[2]. ومع ذلك، يمكن أن يكون العملاء المتطوعون نادرين، لا سيما عندما تقوم التنظيمات المتمردة بعرقلة التجسس ببراعة عبر استخدام طرق عنيفة للغاية. وإن الطبيعة المتقلبة للغاية لمكافحة التمرد والنفع الاستراتيجي الثمين للعملاء يحفز الضباط على استخدام أساليب تجنيد قسرية لبناء شبكاتهم من العملاء في غياب خيارات أخرى قابلة للنمو[3].

في الوقت الحالي، لا توجد بيانات متاحة للجمهور لتقدير تواتر مثل هذه الممارسات القسرية في مكافحة التمرد. ومع ذلك، وجَدت هذه الدراسة العديد من الحالات المؤكدة لاستخدام الضباط للأساليب القسرية لتجنيد وتشغيل العملاء، على غرار الحالات المذكورة أعلاه. ويتماشى هذا مع نتائج الدراسات السابقة، مثل مسح ماركس في عام 1974 لتجنيد عملاء الشرطة الأمريكية، والذي يشبه إلى حد كبير تجنيد عملاء مكافحة التمرد. حيث أظهر

1 - See: Cohen and Dudai, "Human rights Dilemmas in Using Informers," 238

وسيتم التطرق إلى هذا المثال بشكل أكثر تفصيلا في الجزء الخاص بالعمل المغطى في عمل شبكة العملاء.

2- Burkett,"An Alternative Framework for Agent recruitment,"11; Marx,"Thoughts on a Neglected Category"; Charney and Irvin, "A guide to the Psychology of Espionage".

3- Security Awareness Division, "Security Awareness in the 1980s," 13; Cohen and Dudai, "Human rights Dilemmas in Using Informers"; Perry, "repugnant Philosophy".

ماركس أن ستة من 15 عميلًا (40٪) تم تجنيدهم من خلال أساليب قسرية (فقط أساليب قسرية مقبولة قانونا، مثل التهديد بالسجن، والخداع من خلال المحرضين العملاء - وليس عبر العنف أو التهديد بالعنف، لأن هذا محظور في الديمقراطيات الغربية الليبرالية)[1].

توجد إفادة مهمة تشير إلى أن الضباط في عملية الحرية الدائمة بأفغانستان، وعملية حرية العراق، والصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، قد استخدموا الإكراه لتجنيد العملاء وتشغيلهم. فإسرائيل استخدمت وهددت المستهدفين بالتجنيد، أو هددت عائلاتهم، باستخدام العنف، والسجن، والتعذيب، والابتزاز، والشائعات المضللة التي تدين الأفراد بوصفهم عملاء، ومصادرة تصاريح السفر اللازمة للعمل والرعاية الطبية. وطبقا لمراد جاد الله، الباحث في مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، وهي منظمة لحقوق السجناء في الضفة الغربية؛ يتعرض الفلسطينيون للإكراه من خلال الاعتقالات ونقاط التفتيش وخلال المداهمات. يقول كوك :(إن الأحكام الطويلة بالسجن واستخدام الاعتقال الإداري - السجن بتهم سرية - هي أكثر التهديدات وضوحا، ولكن توجد طرق أخرى للضغط على الفلسطينيين المحتجزين، وفقما يقول جاد الله ... فقد يقوم المحققون بضربهم، أو التهديد بضربهم أو اغتصاب الأم أو الأخت، أو إلقاء القبض على قريب ... وقد يهددون حتى بنشر الإشاعات بأن الأسرة تعمل بالفعل كعملاء)[2].

توجد أيضا تقارير عن قيام الجيش ومؤسسات الاستخبارات الإسرائيلية بابتزاز الفلسطينيين الشواذ للعمل كعملاء، لأن الكشف عن ميولهم الجنسية يمكن أن يؤدي إلى قتلهم[3]. وبالإضافة إلى ذلك، يصف جاد الله والمؤلفان كوهين ودوداي كيف تمكن الشاباك من الاستفادة من تصاريح العمل والرعاية الطبية لتجنيد عملاء. يقول جاد الله: (عادة ما يعرفون شيئًا ما عن العائلة، لذا يمكنهم التهديد، فعلى سبيل المثال، يهددون بإلغاء تصريح عمل الأب

1- Marx, "Thoughts on a Neglected Category," 414.
2- Cook, "Spotlight Shines on Palestinian Collaborators".
3- O'Connor, "gay Palestinians are Being Blackmailed".

... وفي حالات أخرى، قد تقدم أجهزة الأمن الإسرائيلية الإغراءات حيث تسيطر إسرائيل على حياة معظم الناس، بما في ذلك قدرتهم على العمل والتنقل. فما بين 30 و40% من البالغين عاطلون عن العمل. وهذا يمنح إسرائيل النفوذ الذي تحتاجه لتجنيد المتعاونين)[1].

يذُكر أن أجهزة استخبارات التحالف في عملية الحرية الدائمة بأفغانستان، وعملية حرية العراق، استخدمت أشكالا مماثلة من التجنيد القسري. حيث تعرض العملاء المحتملون ذوو القيمة العالية (المتمردون وغير المقاتلين) للتهديد بالاعتقال في خليج غوانتانامو، أو النقل إلى أجهزة الأمن الأجنبية التي لها تاريخ في انتهاكات حقوق الإنسان. وتم إرسال بعض هؤلاء الأفراد إلى هذه المواقع لإكراههم بشكل أكبر إذا رفضوا العمل في البداية[2].

## الأنشطة السرية والمغطاة أثناء تشغيل الشبكة

تستخدم قوات الأمن في بعض الأحيان العملاء للقيام بأنشطة سرية ومغطاة، من قبيل: أعمال عنف لا يمكن تبنيها، أو أعمال عنف لا تحظى برضا شعبي أو غير قانونية، ويشار إلى تلك الأعمال بالعامية على أنها "أعمال قذرة". وهنا ينصب التركيز على استخدام العملاء في العمليات شبه العسكرية السرية والمغطاة والعمل المميت، وذلك بالرغم من أن العمليات السرية والمغطاة تشمل جميع العمليات التي يُمكن إنكارها أو تنفيذها بشكل سري.

توجد أمثلة قليلة على استخدام العملاء في أنشطة عنيفة سرية ومغطاة تشمل: تخريب عمليات المتمردين، وإثارة فتن داخلية، والتأثير على قرارات المتمردين، والتعذيب، والقتل خارج

1 -Cook, “Spotlight Shines on Palestinian Collaborators- .
2-Hewitt, Snitch!, 133–4- .

نطاق القانون، ووضع أدوات إلكترونية لتوجيه صواريخ الطائرات المسيرة[1]. وتوجد إفادات مهمة عن عمليات سرية مغطاة موجهة من قبل الأفغان والعراقيين تم تنفيذها من قبل العملاء، خاصة فيما يتعلق بوضع أدوات إلكترونية لتوجيه الضربات الصاروخية للطائرات المسيرة، وتعذيب المشتبه بأنهم متمردون ومصادر.

يستخدم مسئولو الاستخبارات شبكات العملاء لتنفيذ العمليات السرية والمغطاة لأن تلك العمليات المنفذة من جهتهم قابلة للإنكار. حيث يمكن لمسئولي الاستخبارات إنكار مسؤولية الدولة عن أنواع معينة من العمليات من خلال تنفيذها بواسطة شبكات العملاء[2]. ومن المهم ملاحظة أن العمليات السرية والمغطاة تتضمن أشكالا من العنف الذي ينطوي على احتمالية كبيرة للتسبب في أضرار لغير المقاتلين، ولن يميل ضابط الاستخبارات - أو لن يكون قادرا - على تنفيذ تلك العمليات علنا خوفا من التداعيات السياسية و/أو القانونية.

بينما لا تؤكد الوكالات الحكومية استخدام شبكات العملاء، هناك أدلة مهمة على أن وكالات الاستخبارات تستخدم العملاء لوضع أدوات إلكترونية يطلق عليها اسم (شرائح) في الشرق الأوسط، لتوجيه ضربات الطائرات المسيرة الهجومية ضد المتمردين المستهدفين[3]. ومن المحتمل أن يزداد الاعتماد على الاستخبارات البشرية في الاستهداف بسبب إجراءات المتمردين لمواجهة استخبارات الإشارات التي تقود لعملية الاستهداف[4].

1- See: Kirk-Smith and Dingley, "Countering Terrorism in Northern Ireland," 556, 564–5; Hewitt, Snitch!, 7–18, 33–4; UK Army, Counterinsurgency Operations, s.A-4–9; Moran, Evaluating Special Branch, 13–14, 20; Burds, "Agentura," 129–30; Cohen and Dudai, "Human rights Dilemmas in Using Informers," 237.

2 - Jamieson and McEvoy in Dudai, "Informers and the Transition in Northern Ireland,"34.

3- See: Walsh, "Drone War Spurs Militants"; Callam, "Drone Wars".

4 – يقصد الكاتب أن المتمردين يستخدمون إجراءات وقائية للحد من التجسس الإلكتروني عليهم، وذلك من قبيل تجنب استخدام الهواتف في الاتصالات، وهو ما يجعل استخبارات الإشارات عديمة الجدوى في الوصول لهم. ومن ثم يزداد الاعتماد على الاستخبارات البشرية للوصول إلى المتمردين (المراجع).

وكذلك يُزعم أن الجيش ومؤسسات الاستخبارات الإسرائيلية تستخدم المخبرين الفلسطينيين لتعذيب الإرهابيين[1]، حيث يقول كوهين ودوداي: (من الممارسات الشائعة في مرافق الاستجواب التابعة للشرطة والجيش الإسرائيلي والشاباك استخدام المخبرين المعروفين باسم "العصافير". ويعرف هؤلاء المخبرون أنفسهم بأنهم ناشطون، ويدفعون الإرهابيين المشتبه بهم للظن بأن هؤلاء العصافير ليسوا من المتعاونين، فيخبرونهم من هم، وماذا يفعلون، ومن هم الأشخاص الذين أرسلوهم في مهماتهم ... ويقوم العصافير كذلك بتعذيب المحتجزين الذين يرفضون الكشف عن المعلومات)[2].

ويظهر استخدام العملاء للتعذيب في قضية حدثت في عام 2013، وتتعلق بالسجين الفلسطيني عرفات جرادات[3]. حيث توفي جرادات أثناء احتجازه في سجن مجدو بوسط إسرائيل. ويزعم أقاربه أن وفاته نتجت عن استخدام الشاباك وسجناء فلسطينيين يعملون كعملاء لأساليب استجواب قاسية معه[4].

وقد استخدم الشاباك أيضًا عملاء لتنفيذ عمليات قتل خارج نطاق القضاء. فبالعودة إلى المثال المستخدم في جزء الإكراه، قام الشاباك بتفخيخ سيارة العميل الفلسطيني بني عودة وطلب منه أن يقرضها لابن عمه. وبغض النظر عن ذلك، فقد نفذ عودة الأمر، وقُتل ابن عمه في الانفجار[5]. ومن خلال توظيف عميل لهذه العملية، كان الشاباك يحاول تصويرها على أنها جريمة قتل غير سياسية، مما يؤدي إلى إخفاء طبيعتها السياسية، وتجنيب إسرائيل المسؤولية القانونية والسياسية عن الحادث.

---

1 – على عادة المؤلفة في وصف المقاومين بالإرهابيين (المراجع).

2- Cohen and Dudai, “Human rights Dilemmas in Using Informers,” 237.

3 – توفي عرفات جرادات في فبراير 2013 بعد توقيفه بستة أيام، وزعم الكيان الصهيوني أنه توفي بأزمة قلبية، في حين قال وزير شؤون الأسرى آنذاك عيسى قراقع: إن "نتائج التشريح أثبتت تعرض الأسير جرادات للتعذيب وبينت أن قلبه سليم تماما، ولا توجد به أي آثار لجلطات قلبية". (المراجع).

4- Tait, “Family of Palestinian Man”.

5 - Tait, “Family of Palestinian Man”.

## الجرائم غير المصرح بها للعميل أثناء تطوير الشبكة

يجب على ضباط الاستخبارات في بعض الأحيان حماية العملاء من العقوبات على أنشطتهم الإجرامية، وذلك من أجل الحفاظ على العملاء العاملين في هذا المجال. يؤدي هذا بشكل غير مباشر إلى وقوع إصابات من خلال تعريض غير المقاتلين (وكذلك المتمردين في بعض الأحيان) للعنف الذي ربما كان يمكن منعه لو كان مرتكب الجريمة قد أبلغ ضابط الاستخبارات ليتم احتجازه وفقا لإجراءات تنفيذ القانون عند ارتكابه لأول جريمة جنائية. يرتكب العملاء في بعض الأحيان ثلاث فئات عامة من الجرائم، وهي:

- الجرائم المسموح بها ذات المستوى المنخفض، والتي تعتبر ضرورية من الناحية القانونية للحفاظ على غطاء العملاء كمخبرين عاملين.
- الجرائم غير المصرح بها قانونيا، والتي يسمح بها مشغلو الشبكة من خلال عرقلة العدالة.
- الجرائم غير المصرح بها من قبل مشغلي الشبكة.

في جميع أنحاء العالم، ارتكب العملاء عمليات قتل وتعذيب خارج نطاق القانون دون موافقة أو توجيه من مشغليهم. وهذا غالبا ما يتم تسميته في وسائل الإعلام على أنه تواطؤ (وهو عنصر من عناصر العنف الشائع وجوده خلال الأنشطة السرية والمغطاة)، وذلك نظرا لأن الجريمة غير المصرح بها يمكن أن تختلط مع العمليات السرية والمغطاة بسبب ممارسة قوات الأمن المستمرة لهذه الأعمال والتواطؤ معها (في حال تعزيزها للأهداف السياسية الوطنية).

لا تشير المصادر المتاحة إلى أدلة على ارتكاب جرائم غير مصرح بها في عملية الحرية الدائمة بأفغانستان، وعملية حرية العراق، والنزاع الإسرائيلي-الفلسطيني. ومع ذلك، فإن وجود هذا

النمط من العنف ضد غير المقاتلين أمر محتمل، لأن استخدام الحصانة هو أسلوب تجنيد شائع ومقبول بشكل عام في هذه الحالات.

الأشخاص المخولون بصلاحيات كبيرة، وارتكبوا جرائم، واعتُقلوا، يتم إطلاق سراحهم أمام الجمهور مع إمكانية ارتكابهم لجرائم أخرى - وغالبا ما يكون لديهم ميل إلى ارتكابها. وإن توثيق الجرائم غير المصرح بها في الحالات محل الدراسة أمر نادر، لأن هذه الحروب الاستخباراتية معاصرة ومازالت مستمرة. وبالتالي يُحافظ بشكل وثيق على سرية الوثائق الاستخباراتية والقانونية لحماية المصادر والأساليب. ومع ذلك، فقد ثبت أن الجرائم غير المصرح بها كانت منتشرة بشكل كبير في "اضطرابات أيرلندا الشمالية"، وهي حالة تشمل فاعلين مماثلين وأساليب جمع استخبارات بشرية مشابهة[1]. وهناك حاجة لمزيد من البحث حول هذا النمط من العنف.

## الاستهداف الناتج عن التوجيه الخاطئ للعميل أثناء تشغيل الشبكة

في بعض الأحيان يقدم العملاء معلومات خاطئة عن أهدافهم، سواء أكان ذلك عن عمد أو بدون قصد، حيث يحددون بعض الأفراد كمستهدفين، بينما هم في الواقع ليسوا كذلك. ونتيجة لذلك الأمر، يقوم الضباط باستهداف عنيف لأشخاص لم يكن من الضروري استهدافهم لو تم التحقق من صحة تلك المعلومات.

معظم - إن لم يكن كل - المعلومات الاستخباراتية الواردة من العملاء يتم مقارنتها مع مصادر استخباراتية أخرى قبل أن يتصرف ضباط الاستخبارات على ضوئها. وعادة ما تتكون سلسلة إجراءات استخبارات الاستهداف النشط على الأقل من مزيج من

1 - See: Stevens in Moran, “Evaluating Special Branch,” 13–15, 20; Brown, Into the Dark; Bamford, “The role and Effectiveness of Intelligence,” 600–2; Ingram and Harkin, Stakeknife, 82–93; Moran“Evaluating Special Branch,” 14;“Police Ombudsman for Northern Ireland".

استخبارات الإشارات والاستخبارات البشرية وصور الأقمار الصناعية، ومراقبة الطائرات المسيرة، ومصفوفات الاتصالات (مثل برنامج Geo-Cell الخاص بوكالة الأمن القومي[1]، وهذا المزيج يوثق ويتحقق من عملية جمع الاستخبارات البشرية وعمليات العملاء (تحديد العميل للمتمردين، ووصف العلاقات، ومواقع الأهداف)[2]. ومع ذلك، يصعب التحقق من الاستخبارات البشرية في بعض الأحيان، ويمكن أن توفر استخبارات الإشارات بيانات خاطئة تدعم مزاعم العملاء[3]. يشرح ماركس هذا بالمصطلحات النظرية قائلا: "سرية دور العميل تمنح العميل ميزة عن مشغله الذي قد يجد صعوبة في تقييم دقة المعلومات التي يحصل عليها في حالة معينة"[4]. هذا بالطبع، يجب أن يؤخذ في اعتبار وكالات الاستخبارات التي تستخدم المصدر وتقيم تقديراته، فهذا سيساعد بمرور الوقت المشغلين على تقييم صحة كل مصدر من مصادر المعلومات.

يعد التخابر عنصرا من عناصر "الاتهام" الموجه لغير المقاتلين، فوفقا لنظريات كاليفاس؛ غالبا ما يحدث ذلك بشكل ضار تحقيقا (لأهداف ذاتية)، وليس فقط لأهداف سياسية" (أي ليس لخدمة الأغراض السياسية ذاتها التي يتبعها الفاعل السياسي الذي تُقدم المعلومات إليه). ففي نظريته حول "العنف السياسي وتورط غير المقاتلين كمصادر للمعلومات"، يعتقد كاليفاس أن: "الاتهام يحول إنتاج العنف الانتقائي إلى نتيجة يشترك في المسؤولية عنها الفاعلون السياسيون وغير المقاتلين"5. وأشار أيضا إلى أن الاتهامات الزائفة أمر شائع، حيث يميل الأفراد إلى تسوية النزاعات الخاصة والمحلية من خلال تزويد المسئولين بمعلومات خاطئة أو مضللة"[6].

---

1- Scahill and greenwald, “The NSA's Secret role”; rowley, Dirty Wars
2- See Callam, “Drone Wars”; Major (redacted) to the Commander of 1st BCT, 10th MTN, Camp liberty, Iraq; Finer, “Informants Decide Fate of Iraqi Detainees”; Mayer,“The Predator War”; Kahl,“How We Fight,” 83, 85; Walsh,“Drone War Spurs Militants”.
3 - Kalyvas, The Logic of Violence in Civil War, 174; gallagher,“Human Intelligence in Counterinsurgency,”1–2; Bamford, “The role and Effectiveness of Intelligence,” 590; Mayer, “The Predator War”; Callam, “Drone Wars”.
4 - Marx, “Thoughts on a Neglected Category,” 420.
5 -Kalyvas, The Logic of Violence in Civil War, 178. 63. Ibid., 176
6- Kalyvas., 173.

يتسبب العملاء في عمليات استهداف خاطئة عن طريق تقديمهم لمعلومات خاطئة (عن غير قصد) ومعلومات مضللة (عن عمد أو معلومات غير موصلة للهدف) إلى المشغل الذي يأمر باستهداف الناشط المستهدف. ففي كثير من الأحيان، يرغب العملاء فقط في الحصول على مكافآتهم دون تقديم معلومات حقيقية أو مؤكدة، أو تكون لديهم دوافع شخصية أو قبلية محلية أو سياسية لتضليل المشغل عن عمد لمهاجمة أهدافهم الخاصة.

يعمد العملاء إلى تضليل مشغليهم لدوافع سياسية مدفوعة بأهداف المتمردين، أو لأهداف محلية تتعلق بالتنافس على السلطة القبلية. ففي بعض الأحيان، يعمل العملاء بشكل مزدوج أو لحساب ثلاث جهات. ويتظاهر العملاء المزدوجون بالعمل كعملاء لضباط الاستخبارات بينما يعملون في الواقع لصالح المتمردين. ومن ثم يقدمون معلومات تهدف إلى خداع الضابط المسؤول من أجل منح المتمردين ميزة سياسية أو استراتيجية.

يتصرف العملاء أيضا نيابة عن قبائلهم وزعماء القبائل، فيتهمون زورا أعضاء القبائل المنافسة بأنهم متمردون. وقد عبر ضباط الاستخبارات المشاركون في عملية الحرية الدائمة بأفغانستان، وعملية حرية العراق، عن إحباطهم من أن العملاء (ومن بينهم زعماء قبائل) يستخدمون عادة هذا التكتيك. فعلى سبيل المثال، في الموصل بالعراق، طلبت القوات الأمريكية من عميل شيعي التعرف على المتمردين المعروضين أمامه في صف. فكان كل من اختارهم من السنة1. وينقل فاينر عن جنديين أمريكيين في أفغانستان اعترفا بهذا الشكل من المعلومات المضللة، قولهما: "إنهم يريدون الإمساك بكل شخص ليس من قبيلتهم" ولا نحصل أبدا على أي شيء جيد منهم". وأضاف أحدهما: أعتقد أنهم فقط يقومون باختيار أشخاص من قبيلة أخرى، أو أشخاص مدينين لهم بالمال أو بشيء ما. بينما قال الجندي الثاني: إن العملاء يقدمون معلومات مضللة من أجل تنفيذ أعمال عنيفة من قبل ضابط الاستخبارات لتحقيق ثأر شخصي لهم من خصومهم.

[1] - Finer, “Informants Decide Fate of Iraqi Detainees”.

يعبر ضباط الاستخبارات عن قلقهم بشأن قيام العملاء بتقديم معلومات خاطئة عن الأهداف المحتملة لمجرد جني المكافآت النقدية و/أو توجيه العنف المفترض إلى أعداء شخصيين. فكما لاحظ كالام؛ فإن الافتقار إلى مصادر استخباراتية متعددة يعيق أيضا قدرة الطائرات المسيرة على تحديد الأهداف بدقة. يُعتبر العملاء المحليون غير موثوقين، ويمكنهم استغلال الهجمات لتحقيق مكاسب شخصية من خلال توجيه هجمات الطائرات المسيرة نحو المنافسين الشخصيين[1]. المعلومات الكيدية التي يقدمها العملاء ليست خاطئة دائمًا، فقد تكون صحيحة أيضا على الرغم من أن الكشف عن هذه المعلومات تم بدوافع خفية. فعلى سبيل المثال، قام طفل عراقي يبلغ من العمر 13 عاما، أطلق عليه الجنود الأمريكيون لقب "ستيف - أو"، بالإبلاغ عن والده الذي كان يسيء معاملته، وأصبح الطفل بطلا في الحرب الأمريكية بالعراق[2].

تشير الدلائل إلى أن المعلومات المضللة منتشرة في حالات الصراع، كما في عملية الحرية الدائمة بأفغانستان، وعملية حرية العراق، والصراع الإسرائيلي-الفلسطيني. وقد لاحظ سيد ريجل، الذي يدير شركة استخبارات خاصة عملت في العراق وأفغانستان، أن حوالي نصف المعلومات فقط التي قدمها العملاء كانت جديرة بالثقة[3]. كما تشير إسرائيل أيضا إلى انخفاض موثوقية نصائح العملاء الفلسطينيين، وتعزو ذلك إلى استراتيجية حماس في الإغراق بمعلومات مضللة لإخفاء المعلومات الحقيقية واستفزاز الحكومة الإسرائيلية لارتكاب أخطاء مكلفة سياسيا.

يشير ماير إلى أن الغارات الجوية الإسرائيلية التي تشنها بواسطة الطائرات المسيرة في الأراضي الفلسطينية هي "أكثر صرامة" من غارات الولايات المتحدة في العراق وأفغانستان. وعلى الرغم من ذلك، تلاحظ وكالة أنباء إسرائيلية أن الغارات الجوية الإسرائيلية غالبا ما تكون

1 - Callam, "Drone Wars".
2-" How a Boy Named Steve-O Became a Secret Weapon".
3 - riechmann, "Coalition Informant Plays Both Sides".

مضللة بسبب معلومات خاطئة، "ففي الماضي، ألقت إسرائيل باللوم على حماس في سقوط ضحايا مدنيين، قائلة: إن الجماعة تستخدم المدارس والمساجد والمناطق السكنية كغطاء أثناء تنفيذ الهجمات. لكن من المعروف أيضًا أن حالات تحديد الهوية بالخطأ أو الاعتماد على معلومات خاطئة أدت إلى وقوع أضرار في صفوف المدنيين[1].

أيضا، ذكرت منظمة "هيومن رايتس ووتش"[2] أن الهجمات شملت تفجيرات لمواقع غير قتالية (مثل المنازل، وبساتين المزارع). فعلى سبيل المثال، تسبب قصف في 21 نوفمبر 2013 في مقتل مزارع يبلغ من العمر 48 عاما، وهو طلال العسلي واثنين من أبنائه، أيمن 19 عاما، وعبير 11 عاما، في شمال غزة أثناء عملهم في حديقتهم. وفي غارة أخرى بطائرة مسيرة، قتل إبراهيم الأسطل البالغ من العمر 48 عاما، وابن أخيه عمر الأسطل 14 عاما، في منطقة جنوب خان يونس. ففي كل حالة منهما، قال السكان: إنهم لم يلاحظوا نشطاء فلسطينيين حاولوا إطلاق صواريخ بالقرب من المكان، حيث يمثل النشطاء الهدف المعتاد لمثل تلك الضربات الإسرائيلية[3]. وفي 22 أغسطس 2014، قتلت غارة جوية إسرائيلية استهدفت قائد الجناح العسكري لحماس، زوجة القائد واثنين من أبنائه. يؤكد المحللون أنه بناءً على مدى دقة هذه الغارة الجوية، فمن المؤكد أن الجيش الإسرائيلي كان يحتاج إلى معلومات بشرية لتوجيه الغارة[4].

هناك عدد كبير من التقارير التي تشير إلى أن الغارات المفترضة والضربات الجوية في عملية الحرية الدائمة بأفغانستان، وعملية حرية العراق قد جرى تنفيذها باستخدام استخبارات بشرية غير متحقق من صحتها بشكل جيد. فبالنسبة لعملية حرية العراق، لاحظ "كاهل" أنه في كثير من الأحيان، استندت الغارات إلى معلومات مشبوهة جُمعت من عملاء يسعون إلى تصفية حسابات. وعندما واجه الجنود ومشاة البحرية مقاومة مسلحة من العائلات التي تسعى

1 - Myer, “The Predator War”.
2 - Human rights Watch, “gaza”.

3- Associated Press, “rights group”.
4 - King, “After Israeli Airstrikes.

للدفاع عن منازلها، فإنهم في بعض الأحيان استجابوا [بعد فوات الأوان] بقوة غير متناسبة[1].

يسجل "فينر" أيضا مثالًا قامت خلاله القوات الأمريكية بجمع مئات القرويين الذين تم تحديدهم كمتمردين من قبل عميل شيعي في الموصل بالعراق. وينقل عن طالب كان من بين المحتجزين قوله: مصدرك ليس جيدا، هؤلاء جميعهم رجال أبرياء ... كلنا سنة. لهذا السبب اختارنا العميل. إنه شيعي"[2]. وفي مقابلة مع "سيمبل"، اعترف أحد أعضاء فريق الجيش الأمريكي للاستخبارات البشرية التكتيكية في العراق، بأنهم يحتاجون إلى "كبح جماح عملائهم، لأنهم" يوجهون أصابع الاتهام إلى حوالي 25 إلى 30 شخصا في وقت واحد ... إنهم يرشدون على كل شخص ليس من قبيلتهم "[3]. وتصف سجلات الجيش الأمريكي التي رفعت عنها السرية في عام 2006، حالةً قتلت خلالها القوات الأمريكية عراقيا غير مقاتل عندما اقتحمت بالخطأ منزلا حدده عميلان بأنه منزل أحد أعضاء خلية تفجيرات انتحارية[4].

الغارات الجوية في عملية الحرية الدائمة بأفغانستان كانت مضللة بالمثل. حيث يوضح ماير أن الضربات تكون دقيقة فقط في حال دقة المعلومات الاستخباراتية المستخدمة فيها. وتكون النصائح الواردة من العملاء على الأرض عرضة للخطأ مثلها مثل تفسير صور الفيديو ... العملاء المحليون الذين يعملون أيضًا كشهود عيان للتثبت من دقة الغارات الجوية، لا يمكن الاعتماد عليهم[5]. ردد "كالام" هذا الادعاء[6] الذي يظهر في عدد من المكالمات السرية غير الرسمية، وحالات فاشلة. يتذكر ضابط سابق في وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية وقتا قام فيه بالكاد بتوقيف غارة جوية وجهها رؤساؤه، واستندت إلى استخبارات بشرية قدمها

1 - Kahl, "How we Fight," 83
2 - Finer, "Informants Decide Fate of Iraqi Detainees".
3 - Semple, "US Forces rely on local Informants.
4 - Major (redacted) to the Commander of 1st BCT, 10th MTN, Camp liberty, Iraq.
5 - Mayer, "The Predator War. ".
6 - Callam, "Drone Wars."

عميله الأفغاني، قائلا: اندفع فريق النخبة... وقعنا في الجحيم بسبب القيادة. قالوا: "لماذا لا تمضون قُدما في الأمر؟" وعندما أصررنا على التحقق من ذلك أولا، اتضح أنه كان يكذب عن عمد"[1] .

يتذكر "ماي" أيضا حالات تم خلالها تنفيذ غارات جوية على أهداف غير صحيحة، ففي سبتمبر 2009، أسفرت غارة جوية لحلف شمال الأطلسي (الناتو) في أفغانستان عن مقتل ما بين 70 و125 شخصا، العديد منهم مدنيون كانوا يأخذون الوقود من شاحنتين نفطيتين، ظنا بالخطأ أنهم من متمردي طالبان. ووفقا لتقرير مراسل صحيفة الجارديان البريطانية، فإن الضربة الصاروخية خلطت بقايا جثث الضحايا، مما جعل شيوخ القرية يسلمون للعائلات المفجوعة أجزاء من الجثث لا يمكن التعرف عليها، كي يتمكنوا من الحصول على أي شيء لدفنه. وقد قال أحد القرويين الأفغان للصحيفة: "أخذت قطعة من اللحم معي إلى المنزل وسميتها ابني[2].

بالإضافة إلى ذلك، تشير التقديرات إلى أن حملة استهداف القائد بيت الله محسود تضمنت 16 هجوما صاروخيا، مما أسفر عن مقتل ما بين 207 إلى321 شخصا على مدار 14 شهراً[3]. وكذلك تسجل منظمة العفو الدولية عددا من الحالات التي قُتل فيها غير مقاتلين فقط في غارات بطائرات مسيرة[4]. ومن غير الواضح ما هو مصدر (مصادر) المعلومات الاستخباراتية التي أدت إلى هذه الحالات، رغم أنه من المحتمل جدا أن تكون الاستخبارات البشرية عنصرا مهما.

من ناحية أخرى، تجدر الإشارة إلى أن دراسة استقصائية حديثة لسكان المناطق القبلية الخاضعة للإدارة الفيدرالية بين أفغانستان وباكستان رصدت أن حوالي 64% من السكان المحليين الذين يعانون من هجمات الطائرات المسيرة يعتقدون بأنه يتم استهداف المسلحين بدقة،

[1] - Mayer, "The Predator War.".
[2] - Mayer, "The Predator War.".
[3] - Mayer, "The Predator War.".
[4] - Amnesty International, *Northern Ireland*; Amnesty International, *Will I Be Next?*

وأن أكثر من 66% يعتقدون أن معظم المدنيين غير المقاتلين الذين يموتون في غارات الطائرات المسيرة هم من المتعاطفين مع المقاتلين أو المتعاونين مع المتطرفين[1].

## العنف الوقائي من قبل المتمردين وغير المقاتلين لمكافحة تطوير شبكات التجسس

يقوم المتمردون، والمجتمعات المدنية غير المقاتلة، بالتخلص من العملاء المشتبه بهم علنا وقتلهم بهدف واضح، وهو ردع الآخرين عن الإبلاغ عن المعلومات. الهدف الأساسي للعنف في عمليات مكافحة التجسس يتمثل في تحديد مجموعة سكانية معينة (عادة ما تكون مجتمعًا مدنيا أو أشخاص المتمردين) تتوافق مع الهدف الثانوي، وهو العميل المشتبه به الذي يعاقب بعنف. تتضمن هذه الاستراتيجية بشكل خاص تكتيكات وحشية، حيث تسبب المعاناة عبر إحداث تأثير نفسي أوسع للمضي قدما في تحقيق أهداف مكافحة التجسس. فهذا يرسل رسالة واضحة إلى الجمهور مفادها: "لا تبلغ".

الشخص المسؤول عن تطوير شبكة العملاء يحفز العنف المصاحب لعمليات مكافحة التجسس من طرف المجتمعات المدنية غير المقاتلة والمتمردين. فمن الصعب للغاية التعرف على العملاء بمجرد أن يجري تشغيلهم من جهة الأعداء. وبالتالي، يصبح من الأفضل من الناحية الاستراتيجية ردع السكان عن أن يصبحوا عملاء في المقام الأول. ووفقًا لنظرية كاليفاس حول الاقتصاد السياسي للاتهام، فإن ترويج الاتهامات مقيد باحتمال الانتقام الذي يجابهه المتهم، أو باللجنة المحلية التي تقوم بفحص الاتهامات"[2].

من مصلحة الفاعلين الذين يتعرضون للتهديد من طرف شبكة العملاء الترويج بشكل كبير لاحتمالية انتقامهم من العملاء. وخلال ذلك يستخدمون إجراءات عنيفة بشكل مفرط

[1] - Shah, "Drone Blowback in Pakistan."
[2] - Kalyvas, *The Logic of Violence in Civil War*, 192.

لإخافة العملاء المحتملين. ضحايا العنف الناتج عن أنشطة مكافحة التجسس في كثير من الأحيان لا تكون لهم علاقة بشبكات العملاء العاملة. وهذا لا ينقص من فعالية استراتيجية مكافحة التجسس، بل يعززها بالفعل. حيث يتم ردع الأشخاص عن تقديم أي نوع من المعلومات إلى أي فاعل موجود خوفا من أن يتعرضوا للانتقام، ومن ثم يصبحون نماذج للدعاية العنيفة لمكافحة التجسس. تعيق هذه الاستراتيجية التجسس، وتسهل التعرف على العملاء الذين يتواصلون مع السلطات، وعلاوة على ذلك، تفصل السكان عن ضباط الاستخبارات.

يشير العنف الوقائي الذي تم تحليله في الحالات الثلاث إلى أن كلا من المتمردين والمجتمعات المحلية يمتنعون عن التخابر بسبب استراتيجية مكافحة التجسس. في الأدبيات الخاصة بهذه المواضيع، غالبا ما يوصف العنف الوقائي بأنه إرهاب عندما يقوم به المتمردون، في حين يوصف بأنه "عمليات إعدام علنية" أو "تظاهرات" عندما تقوم به مجتمعات غير مقاتلة.

لماذا من مصلحة المجتمعات منع التخابر؟

غالبًا ما يُنظر إلى العملاء باعتبارهم يمثلون تهديدا إلى حد كبير لثلاثة أسباب:

(1) قد يكون المجتمع متعاطفا مع المتمردين.

(2) قد يُنظر إلى وجود العملاء باعتباره السبب في تعرض المجتمع للاستهداف الموجه بشكل خاطئ بسبب الدوافع الشخصية للعملاء، من قبيل "المعلومات المغلوطة عن عمد التي يقدمها العملاء لمشغليهم".

(3) وجود العملاء قد يدفع المتمردين لاستخدام العنف الوقائي والعقابي ضمن أنشطة مكافحة التجسس، ضد أفراد المجتمع الأبرياء الذين يُعتقد بشكل خاطئ أنهم عملاء.

توجد أمثلة عديدة للعنف الوقائي (من قبل المجتمعات المدنية والجماعات المتمردة) في كل حالة خضعت للدراسة. فعلى سبيل المثال، في 2 ديسمبر 2012، قتلت حركة حماس ستة من المتعاونين المدنيين المشتبه بهم، بالإضافة إلى العميل المدان فاضل شلوف، واستعرضت جثثهم في شوارع مدينة غزة[1]. وفي الآونة الأخيرة، في 22 أغسطس 2014، أعدمت حماس على الأقل 18 فلسطينيا يشتبه في تخابرهم مع إسرائيل. حيث أُعدموا علنا مع تحذيرات للسكان كُتبت على الحوائط مفادها أن هؤلاء الأشخاص كانوا خونة أعطوا معلومات للعدو[2]. كما نشرت حماس صورًا لعمليات إعدامهم على شبكة الإنترنت.

وحدات مكافحة التجسس في شمال وزيرستان، تسمى "خراسان حقاني"، ويغطي عناصرها وجوههم بالأقنعة، ويرتدون سترات سوداء مكتوبًا عليها عبارة (مجاهدو خراسان) باللغة الأوردية على الظهر. ويتحركون في قوافل بطيئة الحركة تتكون من سيارات ذات نوافذ ملوّنة يتخلصون عبرها من العملاء المشتبه بهم[3].

تشير التقارير إلى أنهم يختطفون ويعذبون العملاء المشتبه بهم، وغالبا ما يكون ذلك عبر الماء الساخن والمغلي وقضبان الحديد، وعادة ما تُلقى الجثث على جوانب الطرق رفقة قصاصات من الورق تحذر المدنيين من عواقب التجسس لحساب القوات الغربية[4]. بين عامي 2009 و2011، نفذ الخراسانيون ما لا يقل عن 250 عملية إعدام علني للمدنيين الباكستانيين المشتبه في عمالتهم[5]. هذا الرقم هو الحد الأدنى للتقديرات، لأن الأدلة تشير إلى أن المدنيين خائفون للغاية من "خراسان حقاني" حيث يمتنع الجميع عن إبلاغ سلطات الدولة بعمليات الإعدام العلنية. فعلى سبيل المثال، لم يبلغ أحد عن إعدام ثلاثة رجال في أحد الأسواق في قرية تُدعى مكتب، حيث أُطلِق على رجل واحد الرصاص عشر مرات في وجهه وصدره،

[1] - rudoren, “Collaboration in gaza leads to grisly Fate.
[2] - King, “After Israeli Airstrikes.”.
[3] - rodriguez, “Pakistani Death Squads.”.
[4] - rodriguez, “Pakistani Death Squads.”.
[5] - rivera et al., “Militants Turn to Death Squads.”

وصاح أحد نشطاء خراسان موجها كلامه للحشد المتفرج: "من يحاول مساعدة الأمريكيين والجواسيس العاملين لحسابهم سيواجه هذا المصير!"[1].

وصل هذا الحادث إلى مسامع سلطات الدولة بعد أربعة أشهر من وقوعه عندما وصلها شريط فيديو عنه. وقد وجه عناصر "خراسان حقاني" تحذيرات للمدنيين الباكستانيين، قائلين: "إنهم سيحاربون العملاء قبل أن يحاربوا الأمريكيين"[2]. وقد وصف مراسل غربي مقاطع فيديو لمحاكمات صورية وإعدام عملاء مصابين قائلا: يُختطف رجال القبائل المتهمين من المنازل وأماكن العمل تحت تهديد السلاح ويتعرضون للتعذيب. تنظر محكمة دينية صورية في قضيتهم، وتعلن عادة أنهم مذنبون. ثم يجبرون على التحدث في شريط فيديو ... يقول عميل متهم، وهو شاب قبلي يدعى سيدنكاي في شريط فيديو: "أنا جاسوس وشاركت في أربع هجمات.. أخذت350 دولارًا أمريكيًا مقابل المساعدة في توجيه طائرات مسيرة لصالح وكالة الاستخبارات المركزية ضد أهداف في منطقة الحزام القبلي بباكستان". خلال الفيديو امتلأ وجهه بالعرق، واهتز بعصبية وهو يتحدث. ثم قال بصوت متوسل: "ابتعد عن الأمريكيين... ابتعد عن دولاراتهم". تنتهي مقاطع الفيديو بمشاهد الإعدام من خلال تعليق المتهم أو قطع رأسه أو إطلاق النار عليه... ثم تُختم المشاهد بجملة "يا جواسيس، أيامكم معدودة لأننا سنداهمكم"، ويرددون الموسيقى التصويرية للفيديو[3].

كما قامت المنظمة الشقيقة لتنظيم القاعدة في أفغانستان، والتي تُدعى "اتحاد مجاهدي خراسان"[4]، بتصوير ونشر هذه الأنواع من المحاكمات الصورية على شبكة الإنترنت، حيث أدين فيها المتهمون وقطعت رؤوسهم[5].

[1] - rivera et al., "Militants Turn to Death Squads."
[2] - Shadid, "For an Iraqi Family."
[3]- Walsh, "Drone War Spurs Militants."
[4] - Walsh, "Drone War Spurs Militants."
[5] - youssef, "Fear of Informants has Stoked Climate."

تستخدم المجتمعات المدنية أيضا أساليب التهديد لمنع السكان المحليين من التخابر. فعلى سبيل المثال، يتحدث "شديد" عن حالة في العراق خلال عام 2003، ففي قرية طُلب من الأب أن يعدم ابنه علانية لكونه مخبرا[1]. وقد أدت وشايات ابنه إلى اعتقال 400 من السكان على أيدي القوات الأمريكية. كان الفتى يغطي رأسه بقناع أثناء تحديد شخصيات المتمردين للقوات الأمريكية أثناء عرضها للموقوفين عليه، ورغم ذلك، فقد تعرف القرويون عليه من شكل يده وصندله. يقول "شديد": إنه حتى الأطفال المحليون رددوا أناشيد عنه تقول: "الرجل الملثم، وجهك هو وجه شيطان". مثال آخر من الإذاعة الوطنية العامة[2] يصف كيف حظيت حماس بدعم مجتمعي واسع النطاق لنقل زوج خلود بدوي[3]، وهو عميل مشتبه به، من السجن في مدينة غزة قبل مثوله الأخير أمام المحكمة في ذلك اليوم لاستئناف تهم ضده بالتجسس. بدوي إلى جانب خمسة آخرين من الجواسيس المشتبه بهم، نُقلوا بطريقة أو بأخرى من السجن دون محاكمة، وأُطلقت عليهم النيران في وضح النهار، ثم سُحلوا في الشوارع بواسطة الدراجات النارية.

## العنف العقابي للمتمردين وغير المقاتلين في سياق مكافحة عمل شبكات التجسس

يواجه المتمردون، وكذلك تواجه المجتمعات المدنية غير المقاتلة، عمليات العملاء بواسطة العنف العقابي. غالبا ما يتداخل العنف العقابي والعنف الوقائي، حيث إن معاقبة العملاء المشتبه بهم (بغض النظر عن مدى دقتها) عادة ما تعمل أيضا على ردع شهود واقعة

[1] - Shadid, “For an Iraqi Family.”
[2] - Harris, “In gaza, Hamas Targets Palestinian Informants.”
[3]- Walter, Terror and Resistance, 23.
**ربحي أحمد ربحي بدوي** قتل في عام 2012 بعد إدانته في ذات العام بالخيانة والتخابر مع إسرائيل. احتُجز في السجن إلى ما قبل مقتله بقليل "المراجع".

العقاب[1]. وكما هو الحال في العنف الوقائي، يقوم كل من المتمردين وغير المقاتلين بتنفيذ عنف عقابي.

في كثير من الأحيان، قُتل عملاء بسبب دورهم كخونة، وهو نشاط مشوه للسمعة بشكل خاص[2]. ففي جميع الثقافات تقريبا، يعتبر الموت هو العقوبة المناسبة للتخابر كما هو الحال في الخيانة. فعلى سبيل المثال، يقول أحد كبار قادة طالبان الباكستانيين: "في أي مجتمع متحضر، عقوبة التجسس هي الموت"[3]. وبالمثل، يضيف شخص عراقي غير مقاتل: "إنها العدالة ... في رأيي، إنه يستحق ما هو أسوأ من الموت". وفي المناطق التي تحتلها إسرائيل، يلاحظ كوهين ودوداي أن العملاء هم أهداف للعمليات العقابية والغضب المجتمعي "لأنهم يشكلون تهديدا خطيرا للقيم والمصالح الاجتماعية الجماعية، وترابط المجتمع، والشعور بالسيادة"[4]. العملاء الفلسطينيون غالبا ما يُقتلون بطلب من الجماهير، وعادة ما تُجبر أسرهم على التبرؤ منهم، ويتجنب المجتمع أُسرهم[5].

أبلغ موظفو الاستخبارات العسكرية الأمريكية في عملية الحرية الدائمة بأفغانستان وعملية حرية العراق عن معدلات مرتفعة للغاية من وفيات العملاء. وقد عبر أحد كبار مسؤولي الاستخبارات الغربية عن أسفه، قائلا في حديث مع أحد المراسلين: "نحن نفقد العملاء في كل وقت"[6]. ومع ذلك، لم يتم الكشف عن عدد المرات التي قُتل فيها العملاء في هذه المناطق، ليس فقط بسبب حساسية المعلومات، ولكن أيضا لأن أجهزة الأمن غالبا ما لا تعرف عدد القتلى[7].

1 - See: Akerström, Betrayal and Betrayers
2 - Walsh, “Drone War Spurs Militants.”
3 - Shadid, “For an Iraqi Family.”
4 - Shirwood, “Palestinian Collaborator.
5 - riechmann, “Coalition Informant Plays Both Sides.”
6 - riechmann, “Coalition Informant Plays Both Sides”; Shadid, “For an Iraqi Family.”
7 - Moreau, “Taliban Seeks Vengeance in Wake of Wikileaks.”

وفقًا لأحد ضباط الاستخبارات الأمريكية، فقد اكتشفت طالبان في عام 2010 أن مجموعة من خريجي المدارس الثانوية الحديثة في مقاطعة غزنة بأفغانستان كانوا يقومون بتزويد الأميركيين بمعلومات. تم إلقاء القبض على الشبان، وتم شنق حوالي 10 منهم[1].

وفي حالة أخرى في عام 2007، اكتشفت حركة طالبان عميلا بأجر للولايات المتحدة – يعمل كمزارع خشخاش - كان يدير عدة عملاء أفغان آخرين. استدعت طالبان جميع عملائه معا، وقالت لهم: إنهم إذا تابوا فسيبقون أحياء، ورغم ذلك قُتل الجميع[2].

غالبا ما يقوم المتمردون والمجتمعات المدنية بقتل غير المقاتلين المشتبه بهم، وقد يكونون في الواقع أبرياء من التخابر. هذه الظاهرة ناتجة عن مشكلة تحديد هوية المقاتلين غير القانونيين. بالإضافة إلى ذلك، فإن عدم دقة العنف العقابي يخدم في نفس الوقت غرض الردع. إن معاقبة عميل مشتبه به لا يحد من التهديد فحسب، بل إنه يخيف الحضور الذين يشاهدون تنفيذ الحكم من التصرف بأي طريقة قد تبدو أنها تشبه التجسس، خوفا من تعرضهم لاتهام خاطئ. لهذا السبب، يلاحظ أن العنف الوقائي والعقابي متداخلان.

تشير الدلائل في جميع الحالات الثلاث إلى أن غير المقاتلين غالبا ما يُقتلون دون إجراء تحقيقات أو محاكمات مناسبة بسبب الاشتباه فيهم من طرف المتمردين والمجتمع. كان هذا هو الحال مع ربحي بدوي الذي أُخذ من السجن قبل محاكمته، وأُعدم[3]. أدانت هيومن رايتس ووتش حماس لقيامها "بإعدام جماعي" لـ 18 من العملاء المشتبه بهم في 22 أغسطس 2014 [4]. لاحظ كل من هيوز وتريبودي أن عمليات قتل المشتبه فيهم شائعة للغاية في حالات عملية الحرية الدائمة بأفغانستان، وعملية حرية العراق. حيث كتبا أن:

1- Smith, “Insurgents Blame Paid Informants.”.
2 - Harris, “In gaza, Hamas Targets Palestinian Informants.”.
3 - lynfeld, “Israel–gaza Crisis.”
4 - Hughes and Tripodi, “Anatomy of a Surrogate,” 9.

"التجربة في العراق أو أفغانستان قد توحي بأنه إذا توقف جندي غربي للتحدث إلى أحد السكان المحليين، فقد يثير هذا الموقف بسهولة الشكوك التي تؤدي إلى مقتل الأخير"[1].

خوفا من قيام عملاء مدفوعين بتوجيه ضربات يشنها الناتو، قامت طالبان في أفغانستان مرارا وتكرارا بتنفيذ عمليات تصفية عنيفة للجواسيس المشتبه بهم دون محاكمة أو باستخدام محاكمات صورية[2] . وقد نفذت عمليات إعدام جماعية لعشرات من العملاء في وقت واحد. فعلى سبيل المثال، قال أحد قادة طالبان أفغانستان: "لقد اعتقلنا حوالي 60 أو 70 من الجواسيس، وقتلنا الكثير منهم"[3] . كما زعم مقاتلون آخرون أنهم شنقوا 17 جاسوسا مشتبها به في أسبوع واحد فقط[4] . يقدر قيام وحدة خراسان لمكافحة التجسس في المناطق القبلية الخاضعة للإدارة الفيدرالية بين أفغانستان وباكستان بتنفيذ ما لا يقل عن 250 عملية اغتيال وإعدام علني للجواسيس المشتبه بهم[5]. وقد لاحظ مسؤول عسكري أمريكي أنه: "عندما نشن غارة على قائد من جماعة حقاني خراسان يردون بذبح الناس"[6]. وينعكس خطر العنف العقابي الخاطئ على الرأي العام لسكان وزيرستان، حيث لاحظ "فراو" أن هناك خوفا واسع النطاق بين المدنيين في وزيرستان من اتهامهم زورا بالتجسس على حركة طالبان المحلية[7].

وقد نقل مراسل صحيفة واشنطن بوست "شديد"، حديثه مع عمدة عراقي لوصف مشكلة التصفية غير الدقيقة بواسطة المجتمع، قائلا: ( جالسًا على كرسي حاملا كوبا من الشاي اللذيذ، أعرب العمدة عن إحباطه. فالشكوك أصبحت شائعة لدرجة أن أكثر من 100 من رجال الدين المسلمين التقوا الأسبوع الماضي، وأصدروا بيانا بأنه لا ينبغي اعتبار جميع العراقيين الذين يتكلمون مع القوات الأمريكية مخبرين. مضيفا أنه عندما يتحدث شخص ما

[1] - youssef, "Fear of Informants has Stoked Climate."
[2] -- Smith, "Insurgents Blame Paid Informants.".
[3] -- Smith, "Insurgents Blame Paid Informants."
[4]- rivera, "Militants Turn to Death Squads.
[5] - rivera, "Militants Turn to Death Squads.
[6] - Frau, "The 'living Under Drones' report.".
[7] - Shadid, "For an Iraqi Family."

إلى الأمريكيين.. يعتقدون بأنه عميل". وكان السكان ينفذون عمليات قتل عقابية بشكل غير دقيق بحق عملاء مشتبه بهم في مدينته.

ويعد عدم دقة العنف العقابي الناجم عن "مشكلة تحديد الهوية" الخاصة بالعملاء موضوعا شائعا بين كل من التنظيمات المتمردة والمجتمعات المدنية في جميع الحالات الثلاث (أفغانستان، العراق، فلسطين المحتلة).

## الخاتمة

من خلال التحليل الاستكشافي لأنشطة الاستخبارات البشرية لمكافحة التمرد في عملية الحرية الدائمة بأفغانستان، وعملية حرية العراق، والنزاع الإسرائيلي-الفلسطيني، حدد هذا البحث ستة أنماط من العنف ضد غير المقاتلين المرتبطين بشبكات عملاء مكافحة التمرد - الإكراه، والأنشطة السرية والمغطاة، والجريمة غير المصرح بها، والاستهداف الخاطئ، والعنف الوقائي، والعنف العقابي – وتتبع تلك الأنماط بنية الحوافز المضمنة في إطار حرب الاستخبارات.

وفي حين أن شبكات العملاء هي أدوات أساسية لعمليات مكافحة التمرد، فهي بطريقة أو بأخرى تحفز العنف بشكل غير مباشر ضد السكان المدنين. في عملية الحرية الدائمة بأفغانستان، وعملية حرية العراق، والصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، عملت شبكات العملاء كمصادر حاسمة في جمع الاستخبارات البشرية، وكأدوات لتحديد هوية المتمردين ومواقعهم، وكموكلين بالأنشطة السرية والمغطاة، وآليات السيطرة الاجتماعية. وفي الوقت نفسه، حفزت جميع الأطراف الفاعلة في الصراع - عن غير قصد – مثل: ضباط الاستخبارات، والعملاء، وغير المقاتلين، والجماعات المتمردة - على استخدام العنف ضد غير المقاتلين أثناء التنافس من أجل الوصول للمعلومات والاستخبارات.

الأضرار الجانبية هي شر مؤسف لا مفر منه في عمليات مكافحة التمرد، خاصة في بيئة حرب أهلية معقدة يشارك خلالها المدنيون في الغالب في النزاع، سواء بشكل هامشي أو أساسي. ورغم أن عمليات الاستخبارات البشرية ضرورية لبناء صورة استخباراتية مفصلة وللعثور على المتمردين والتعامل معهم والقضاء عليهم، لكن العمليات التي تسعى إلى تحقيق هذا الهدف السياسي لا تتوافق دائما مع مبدأ حماية المدنيين. جمع الاستخبارات البشرية هو عمل قبيح يزرع عدم الثقة داخل المجموعات السكانية، ويولد تأثيرات من الدرجة الأولى والثانية والثالثة، يجب تحديدها وتقييمها وموازنتها بعناية مقابل المزايا الاستراتيجية لاستخدام شبكة العملاء.

يوفر هذا البحث الأساس النظري لفهمٍ أفضل لهذه الآثار المباشرة وغير المباشرة على المدنيين، مع التركيز على مسألة العنف. وتوجد حاجة ملحة لإجراء مزيد من البحث في الآثار الاجتماعية والنفسية لعمليات الاستخبارات البشرية في حملات مكافحة التمرد، وكيف يمكن لضباط الاستخبارات (جنبا إلى جنب مع باقي العسكريين المشتركين) تكييف سياسات وممارسات الاستخبارات لتغيير بنية الحوافز، وتقليل العنف المستهدف لغير المقاتلين، والمرتبط بشبكات العملاء.